الأمم المتحدة

A/56/378–S/2001/890

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 October 2001
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الاجتماع الوزاري السادس عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المنعقد في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٣ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وقد أصدر الاجتماع توصيات هامة واعتمد برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، الذي يتطلب دعم الأمين العام للأمم المتحدة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإعادة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إليكا أتوكي

السفير
الممثل الدائم

051001 051001 01-54575 (A)
0154575

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الوزاري السادس عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

(كينشاسا، ١٣-١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١)

مقدمة

عُقد الاجتماع الوزاري السادس عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٣ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.

وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

وتغيّبت عنه رواندا.

كما شارك في أعمال المؤتمر ممثل لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد تميز حفل الافتتاح بما يلي:

- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تلاها السيد كمال مرجان، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- كلمة سعادة السفير نيلسون كوسمي، نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه سعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترأس الحفل الختامي سعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إقرار جدول الأعمال

أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

١ - إقرار جدول الأعمال.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب.

٣ - التقرير المقدم من رئيس المكتب المنتهية فترة ولايته.

٤ - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في وسط أفريقيا.

٥ - التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا.

٦ - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة الاستشارية.

(أ) إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا (COPAX)؛

(ب) تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام بين القوات المسلحة التابعة لبلدان وسط أفريقيا؛

(ج) إنشاء برلمان دون إقليمي في أفريقيا الوسطى؛

(د) إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

٧ - إحاطة إعلامية عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

٨ - النظر في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا.

٩ - النظر في تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا.

١٠ - تنظيم المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة.

١١ - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية.

١٢ - النظر في برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

١٣ - موعد الاجتماع المقبل.

١٤ - مسائل متفرقة.

١٥ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السادس عشر للجنة الاستشارية الدائمة.

سير الأعمال

أولا - انتخاب أعضاء المكتب

انتخبت اللجنة مكتبا مكونا من رئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ونائب أول للرئيس: جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ونائب ثان للرئيس: غينيا الاستوائية؛ ومقرر: جمهورية الكونغو.

ثانيا - تقرير المكتب المنتهية فترة ولايته

أحاطت اللجنة علما بتقرير المكتب الذي انتهت فترة ولايته، وقد قدم التقرير سعادة السيد سيفرين نتاهومفوكي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندي، رئيس المكتب.

وأشادت اللجنة بما تميز به المكتب من اجتهاد وفعالية في اضطلاعه بالولايات التي عهد بها إليه الاجتماع الوزاري الرابع عشر، لا سيما فيما يتعلق بتوعية بلدان المنطقة الفرعية بضرورة التوقيع و/أو التصديق على ميثاق عدم الاعتداء، وميثاق المساعدة المتبادلة، والبروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا، وبتنظيم الاجتماعين الوزاريين الخامس عشر والسادس عشر، وإعداد المؤتمر المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة والخطوات المتخذة لبدء عمل مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا بصورة فعلية، وبإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ثالثا - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في وسط أفريقيا

أنغولا

وأصيبت اللجنة بالذهول للفاجعة التي أصابت الشعب الأنغولي إثر الهجوم الذي قام به الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ضد قطار للمسافرين، مما أسفر عن مقتل عدة مئات من الأشخاص.

وأعلنت عن مشاطرتها الشعب الأنغولي حداده في هذه الظروف المؤلمة، وقدمت إليه تعازيها الخالصة.

وأعلنت اللجنة عن قلقها لاستمرار الحرب في أنغولا، خاصة بفعل الهجمات المتكررة التي يشنها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وللنتائج الخطيرة المترتبة عليها بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في هذا البلد، وكذلك بالنسبة لرفاه سكانه.

وأعربت اللجنة عن تأييدها للجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار على كامل أراضيها وضمان حماية السكان المدنيين.

وناشدت المجتمع الدولي تقديم المساعدة للمشردين.

وأهابت بيونيتا للتخلي عن منطق الحرب وتبني منطق المصالحة الوطنية والسلام الذي يعود بالفائدة على جميع سكان أنغولا وذلك من خلال التقيد بأحكام بروتوكول لوساكا.

ووجهت اللجنة نداء إلى جميع بلدان وسط أفريقيا بالتقيد بدقة بالعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن للأمم المتحدة على يونيتا.

بوروندي

أعربت اللجنة عن عميق قلقها إزاء تفاقم انعدام الأمن في بوروندي، لا سيما من خلال استمرار وتصاعد أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات مسلحة متمركزة في بعض البلدان المجاورة ضد السكان المدنيين في هذا البلد.

وأشادت بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بشأن قيادة الفترة الانتقالية، مما يبعث على آمال حقيقية فيما يتعلق بتطور الوضع في بوروندي.

وأعربت عن تأييدها للجهود الذي تبذلها حكومة بوروندي وجميع البوروندين المشاركين في السعي إلى إحلال السلام الدائم في البلد.

وحيت اللجنة الجهود التي يبذلها الوسيط، معالي السيد نيلسون مانديلا ورؤساء بعض الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية لإحلال السلام مجددا في بوروندي وشجعتهم على مواصلة هذه الجهود في إطار عملية أروشا.

ودعت بلدان المنطقة الفرعية لأفريقيا الوسطى، وبخاصة بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى مساعدة البوروندين على إقرار السلام عن طريق الحوار والمصالحة، وإلى الامتناع عن تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة لحركات التمرد.

ووجهت اللجنة نداء رسميا إلى جميع الحركات المسلحة لوقف القتال فورا والانضمام إلى عملية أروشا خاصة من خلال الشروع في مفاوضات تؤدي إلى وقف كامل وسريع لإطلاق النار.

وحثت جميع الأطراف البوروندية على العمل لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام إلى بوروندي بما يتيح تطبيق اتفاق أروشا للسلام تطبيقا كاملا.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي ليقدم دعما كافيا إلى الجهود المبذولة لإحلال السلام في بوروندي، لا سيما عن طريق إقامة تعاون أكثر فعالية وأكثر التزاما.

الكاميرون

أشادت اللجنة بجو السلام والاستقرار السائد في الكاميرون.

ورحبت بمواصلة الحكومة الكاميرونية سياسة الحوار في إطار إرساء ديمقراطية توافقية مؤاتية لتحقيق تنمية متوازنة في البلد.

وأعربت عن ارتياحها للجهود التي تبذلها الحكومة الكاميرونية لمواصلة الكفاح ضد الجريمة واللصوصية على نطاق واسع، وكذلك لتعزيز المكاسب في مجال حقوق الإنسان.

وأبلغت بسير التحريات التي تقوم بها لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة الكاميرونية لإلقاء الضوء على قضية ما يسمى بمفقودي بيباندا التسعة والإجراءات التأديبية والقضائية التي تم اتخاذها تجاه المتهمين.

وأعربت عن ارتياحها لسياسة حسن الجوار التي تتبعها الحكومة الكاميرونية حيال البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية.

وأعربت اللجنة مرة أخرى عن بالغ قلقها للمعلومات التي قدمها الوفد الكاميروني عن استمرار محاولات التسلل والتحرشات المتكررة التي تقوم بها القوات النيجيرية في باكاسي، وفي مختلف النقاط الحدودية الأخرى، ودعت الطرفين مرة أخرى إلى تحاشي أي تصرف من شأنه أن يزيد من التوتر، انتظارا لحكم محكمة العدل الدولية التي عرضت عليها الكاميرون النزاع.

وإذ تكرر اللجنة النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي والبلدان الصديقة من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بين الكاميرون ونيجيريا، انتظارا لقرار محكمة العدل الدولية، فإنها تلتمس من المحكمة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالفصل في القضية المعروضة عليها.

وحثت اللجنة نيجيريا مرة أخرى على الامتثال الدقيق للتدابير التحفظية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في قرارها المؤرخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، ودعت اللجنة الطرفين إلى الكف عن أي عمل من شأنه أن يعرقل تطبيق قرار المحكمة النهائي.

الكونغو

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتطور الإيجابي للحالة في الكونغو، التي شهدت على الأخص تحسنا ملموسا في السلام والأمن بصفة عامة، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين، واستمرار تجميع الأسلحة الحربية، وتسريح الميليشيا السابقة وإعادة إدماجها، وكذلك انتعاش الأنشطة الاقتصادية والتجارية في جميع المدن الثانوية التي كان قد هجرها السكان.

وأعربت اللجنة كذلك عن ارتياحها للجهود التي بذلتها الحكومة الكونغولية لتحقيق المصالحة الوطنية في البلاد، وخاصة إجراء الحوار الوطني، دون استثناء، في برازافيل من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ٢٠٠١، بمشاركة جميع الفعاليات الوطنية.

وأبدت تقديرها لحسن سير عمليات التعداد السكاني الإداري، ودعت جميع الأطراف السياسية إلى المشاركة بطمأنينة في العملية الديمقراطية الجارية.

وأعربت اللجنة عن عميق قلقها إزاء الحالة التي خلقها في عدة أجزاء من الكونغو تدفق أعداد هائلة من اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة، وإزاء النتائج الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية المترتبة على ذلك. ووجهت دعوة عاجلة إلى المجتمع الدولي لتقديم دعم مناسب وسريع للكونغو، لمساعدته على مواجهة هذه الحالة.

غابون

أعربت اللجنة عن سرورها لمناخ السلام والاستقرار السياسي الذي يسود غابون.

وأعربت عن ارتياحها لانعقاد الملتقى الثلاثي (غابون – الكونغو – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) في ليبروفيل من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠١، خاصة كونه أسفر عن الإعادة الطوعية للفوج الأول من اللاجئين الكونغوليين من غابون، وشجع الأطراف المعنية على مواصلة الجهود من أجل إنجاز هذه المهمة.

غينيا الاستوائية

أشادت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار الذي يسود غينيا الاستوائية.

وأحاطت علما مع الارتياح بمواصلة عملية إرساء الديمقراطية في غينيا الاستوائية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أعربت اللجنة عن شدة قلقها إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الأخص محاولة الانقلاب التي جرت في شهر أيار/مايو الماضي، والتي راح ضحيتها الكثيرون، وأدت إلى نزوح عدد كبير من السكان.

وأحاطت علما بالمعلومات المتعلقة بوجود عدد كبير من اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بالمشاكل الأمنية الناجمة عن ذلك بالنسبة للبلد المضيف.

وأعربت عن ارتياحها لعودة الهدوء إلى البلاد، وأحاطت علما مع الرضى بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمكافحة انعدام الأمن ومواصلة عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة ونزع السلاح.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أبدت اللجنة بالغ قلقها حيال استمرار الاعتداءات على السيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

وحيت الجهود التي يبذلها الرئيس جوزيف كابيلا لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ضمانا لاحترام السيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

وطلبت اللجنة من الأطراف التي لم تقم بعد بفض الاشتباك بين قواتها وسحبها إلى المواقع الدفاعية الجديدة أن تفعل ذلك وفقا لخطة كمبالا والخطط الفرعية لهراري المتعلقة بفض الاشتباك وإعادة الانتشار.

وطلبت اللجنة من جميع البلدان التي لها قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ التدابير اللازمة والكافية لسحب قواتها بشكل سريع وكامل ومنظم، وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، حتى يستعيد هذا البلد سيادته الوطنية ووحدته وسلامته الإقليمية.

وطلبت من جميع الأطراف المعنية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإسراع بتزع الطابع العسكري عن مدينة كيسانغاني، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

ووجهت نداء عاجلا إلى مجلس الأمن بالشروع في أقرب وقت ممكن في تطبيق المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعلنت اللجنة عن قلقها العميق لاستمرار أعمال النهب المنتظم والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في الجزء المحتل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطالبت بوقف هذه الممارسات فورا.

وأعلنت عن شدة قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في الجزء المحتل من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعربت اللجنة عن سرورها من احتمال بدء الاجتماع التحضيري للحوار بين الكونغوليين في موعد قريب، ووجهت نداء عاجلا إلى جميع الأطراف الكونغولية لكي تتعاون تعاونا تاما مع المُيَسّر، سير كيتزميلي ماسيري وتشارك بنشاط في الحوار بروح من التسامح والتوافق.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لكي يواصل تقديم دعمه لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوفر مساعدة كافية للسكان المتضررين من الحرب.

سان تومي وبرينسيبي

أعلنت اللجنة عن ارتياحها لجو السلام والاستقرار السائد في سان تومي وبرينسيبي، ولترسيخ العملية الديمقراطية بفضل الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها فخامة السيد فراديك ميلو باندیرا دي مينيسيس.

وأحاطت علما مع الرضى بالآفاق المشجعة لاقتصاد هذا البلد، التي يوفرها الاتفاق الذي تم التوقيع عليه حديثا لاستغلال موارده النفطية.

تشاد

أحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها وفد تشاد بشأن حسن سير الانتخابات الرئاسية في تشاد.

وأعربت عن ارتياحها لإعادة انتخاب فخامة السيد إدريس ديبي رئيسا لجمهورية تشاد، ولاعتزامه تكريس فترة رئاسته الجديدة للمصالحة الوطنية، وفتح آفاق تداول السلطة في البلاد، عن طريق توطيد العملية الديمقراطية ومكافحة الفقر والنهوض بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

وأحاطت علما مع الارتياح بالنجاح الذي حققته قوات الأمن التشادية في محاربة ظاهرة قطع الطريق واللصوصية الممتدة التي تشهدها المدن، إلى جانب النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها جهود حكومة تشاد لتخفيف حدة التوتر بين مربي الماشية والمزارعين.

وأعربت عن قلقها العميق إزاء مواصلة المعارضة المسلحة أعمالها العدائية وشجعت السلطات التشادية على مواصلة سياسة الحوار واليد الممدودة نحو المعارضة سعيا للتوصل إلى المصالحة الوطنية بين جميع التشاديين.

ودعت جميع الأطراف التشادية إلى الاستجابة لهذه الرغبة في الحوار وإلى منح الأولوية للمصالحة من أجل الحفاظ على المصالح العليا للشعب التشادي.

رابعا – التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بتكثيف الإجراءات والمبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء في إطار التعاون في مجال الأمن، والتي تهدف أساسا إلى إزالة التوترات، ومحاربة الانفلات الأمني في المناطق الحدودية وإتاحة تبادل الآراء بين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بهذه المسائل.

وإدراكا منها أن معظم المشاكل الأمنية في المنطقة الفرعية تتسم بطابع يتخطى حدود الدولة الواحدة، وأنه من الضروري إيجاد حلول مشتركة ومنسقة، فإن اللجنة أوصت بقوة ومجددا بتكثيف التعاون والتشاور بين قوات أمن بلدان وسط أفريقيا، لا سيما من خلال إجراء لقاءات دورية وتنظيم عمليات مشتركة.

ورحبت اللجنة بصورة خاصة بما يلي:

- التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا لتدريب أفراد الشرطة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- تنظيم دوريات مشتركة على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو، والتي أتاحت بالأخص استئناف الملاحة على نهر الكونغو وتحقيق الأمن للسكان الذين يعيشون على ضفتي هذا النهر؛
- زيارة وزير خارجية أنغولا إلى برازافيل والتي تمخضت عن مقابلات مع نظرائه الكونغوليين بخصوص المسائل الأمنية في المنطقة الفرعية؛
- المشاورات الثلاثية الأطراف بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا والكونغو؛

- تكوين المتدربين التابعين لقوات شرطة الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في المعهد العالي للشرطة في ياوندي؛

- التعاون بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو الذي أدى إلى إعادة اللاجئين من الكونغو إلى بلادهم؛

- اللقاء بين مسؤولي الدفاع والأمن في بوروندي ونظرائهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- النجاحات التي حققها التعاون بين قوات شرطة الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في مجال مكافحة سرقة المركبات عبر الحدود؛

- التعاون بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى في مجال تدريب ضباط القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وضباط الشرطة والدرك وموظفي الجمارك؛

- عمليات التشاور المنتظمة بين السلطات الإدارية والعسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى ونظيراتها في الكاميرون من أجل تبديد سوء التفاهم وإزالة التوتر بين سكان المناطق الحدودية؛

- المشاورات المعقودة بين السلطات الكاميرونية والتشادية، والتي أسفرت عن الإعادة الطوعية لما يزيد على ٥٠٠ لاجئ تشادي إلى وطنهم؛

- العمليات المشتركة بين تشاد والكاميرون، والتي أسفرت عن استعادة حطام الطائرة العسكرية الكاميرونية التي سقطت في الأراضي التشادية؛

- التوقيع على اتفاقات بين سان تومي وبرينسيبي وغابون، وبين سان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية بشأن تعيين الحدود البحرية؛

- تنظيم دوريات على الحدود مشتركة بين قوات الأمن التابعة لبلدان وسط أفريقيا؛

- لقاءات التشاور بين السلطات الإدارية والعسكرية في المناطق الحدودية لإزالة التوتر السائد بين السكان وتعزيز الثقة؛

- لقاءات القمة المعنية بمسائل الأمن والتي تنظم بين بلدان وسط أفريقيا على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء ازدياد اللصوصية الواسعة النطاق والاضطرابات الأمنية داخل بلدان المنطقة الفرعية، ولا سيما نشوء ظاهرة ''قُطاع الطرق''. وأوصت بتكثيف عمليات تبادل المعلومات وبتنظيم عمليات مشتركة واسعة النطاق للتصدي لهذا البلاء. واقترحت عقد اجتماع رفيع المستوى بهذا الصدد، يتوخى أساسا إقامة الإطار القانوني المناسب لإتاحة التعاون في هذا المجال.

وشددت اللجنة على ضرورة إقامة تعاون أوثق بين أجهزة الأمن في مختلف البلدان بهدف التصدي للاتجار عبر الحدود بالمركبات المسروقة.

وإشارة إلى ما للتوقيع على البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا وعلى ميثاق المساعدة المتبادلة، اللذين تم التوصل إليهما بين بلدان وسط أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في مالابو، من أهمية للسلام والأمن في المنطقة الفرعية، أوصت اللجنة المكتب بتوعية البلدان التي لم توقع و/أو تصدق بعد عليهما بضرورة القيام بذلك.

وإدراكا منها لضرورة تدعيم التعاون في مجال السلام والأمن في المنطقة الفرعية، وجهت اللجنة نداء إلى البلدان التي لم توقع بعد على اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية المبرم في ياوندي، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة رؤساء الشرطة لبلدان وسط أفريقيا، باتخاذ

جميع التدابير اللازمة للشروع في التوقيع عليه بسرعة وكفالة فعاليته التامة.

خامسا – تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية

ألف – إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا

أعربت اللجنة عن سرورها للمعلومات التي قدمها نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تطور عمليات التصديق على النصوص التي تنظم مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وميثاق المساعدة المتبادلة، وعلى الأخص تصديق الكاميرون وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية على هذين الصكين. وطلبت من هذه البلدان إرسال صكوك التصديق ذات الصلة إلى البلد الوديع، وهو غابون، كما حثت البلدان التي لم تتخذ التدابير الضرورية للتصديق على هذين الصكين القانونيين على القيام بذلك قبل الاجتماع الوزاري المقبل.

وفيما يتعلق بآلية الإنذار المبكر، أُبلغت اللجنة كذلك بالانتهاء من إعداد وتجهيز المبنى الذي وضعته الحكومة الغابونية تحت تصرف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وأحاطت علما مع الرضى بالمعلومات المتعلقة بتخصيص الحكومة الغابونية بندا في ميزانيتها لتغطية جزء من تكاليف عمل الآلية.

وأعربت عن ارتياحها للاتصالات القائمة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والحكومة الغابونية استعدادا لبدء أعمال آلية الإنذار المبكر في وقت قريب.

باء – تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام بين القوات المسلحة التابعة لبلدان وسط أفريقيا

أكدت اللجنة من جديد اهتمامها بتنظيم تدريبات عسكرية مشتركة.

وجددت توصيتها بالدعوة إلى عقد لقاء يضم رؤساء أركان القوات المسلحة لبلدان وسط أفريقيا لإعادة النظر في المناورات العسكرية ''بيونغو ٩٨''، وخفض تكلفتها وتوزيع النفقات بين مختلف البلدان.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالعرض الذي قدمته حكومة غابون باستضافة اللقاء المذكور في غضون شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في موعد يتم تحديده لاحقا.

وطلبت من الحكومة الغابونية أن تقدم لأمانة اللجنة مشروع ميزانية لتنظيم هذا اللقاء.

وكُلف المكتب باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتنفيذ الفعلي لهذا اللقاء، مع الأمانة العامة للجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومة غابون.

جيم – إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالمعلومات المتعلقة ببدء أعمال تشييد المبنى المخصص لإيواء البرلمان دون الإقليمي.

وأُبلغت اللجنة باستمرار الاتصالات بين الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومختلف البلدان الأعضاء بشأن شبكة البرلمانيين التي أنشئت في مالابو في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

واستُقبلت بارتياح كذلك المعلومات المتعلقة باعتماد النصوص التي تحكم تنظيم شبكة البرلمانيين وعملها.

وفُوض مكتب اللجنة بمواصلة متابعة تطور المسألة وتقديم تقرير عنها خلال الاجتماع المقبل.

ومع ذلك تُذكِّر اللجنةُ الأعضاءَ بالبروتوكول التأسيسي لشبكة البرلمانيين، الذي أُقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

دال – إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

هنأت اللجنة حكومة الكاميرون ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الجهود المتضافرة التي بذلتها لإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

وأحاطت علما بالمعلومات المتعلقة بمواصلة أنشطة المركز بقيادة منسق المشروع الذي عينته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها للاتصالات الرفيعة المستوى القائمة بين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبين الحكومة الكاميرونية من أجل إحراز تقدم في هذه المهمة.

وأُبلغت بانعقاد اجتماع الخبراء المكلفين بدراسة مشروع النص الذي سيحكم تنظيم وعمل المركز، في ليبروفيل من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١. ونظرت في التقرير الذي أُعد لهذه المناسبة، وأحاطت علما به مع تهنئة الخبراء على جودة العمل الذي قاموا به.

سادسا –إحاطة إعلامية عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالإحاطة الإعلامية عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، التي قدمها في نيويورك من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ السيد فردينان نغوه نغوه، خبير أمانة اللجنة.

وأعربت عن تقديرها للمعلومات المتعلقة بسير المؤتمر وبمحتوى برنامج العمل من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، الذي تم اعتماده في نهاية المؤتمر.

ورحبت بأخذ برنامج العمل المذكور بعين الاعتبار عددا كبيرا من توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا، المنعقد في نجامينا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وكذلك الاهتمامات الواردة في إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي المشترك تجاه انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتداولها والاتجار غير المشروع بها.

غير أن اللجنة أعربت عن أسفها لعدم التمكن من أخذ جميع الاهتمامات التي أبدتها الوفود الأفريقية أثناء هذا المؤتمر بعين الاعتبار في برنامج العمل، وأعربت عن أملها في أن تتمكن اللقاءات المستقبلية المتعلقة بهذه المسائل من تحقيق مزيد من التقدم على هذا الصعيد.

وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنفيذ برنامج العمل داخل أراضي كل منها، وأن تضع مشاريع من شأنها أن تستقطب المساعدة الدولية التي ينص عليها برنامج العمل، للتصدي لانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، الذي يمس بصورة خاصة المنطقة الفرعية لوسط أفريقيا.

سابعا –النظر في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا

بعد استعراضها التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا، الذي عقد في نجامينا في ال

فترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالجهود التي بذلتها بلدان هذه المنطقة الفرعية من أجل تنفيذها.

ورحبت بصفة خاصة بعمليات نزع سلاح الأشخاص الذين يمتلكون أسلحة نارية بصفة غير مشروعة، وبعمليات تجميع الأسلحة المنتشرة بين أوساط السكان، خاصة في البلدان التي شهدت صراعات، وبعمليات تسريح المحاربين القدامى ونزع سلاحهم، وتنظيم حملات لتوعية السكان بأخطار الأسلحة النارية، وسن مختلف البلدان الأعضاء التشريعات المناسبة التي تنظم تسويق الأسلحة النارية وحيازتها إلى جانب أنشطة شركات الحراسة، وتعزيز عمليات المراقبة الحدودية، وتنظيم عمليات جمع الأسلحة وتدميرها والتدابير المتخذة لمحاربة تفشي اللصوصية وقطع الطريق.

ورحبت اللجنة أيضا بتنظيم حفل عام لتدمير الأسلحة الحربية سُميت ''شعلة السلام'' في برازافيل يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وشجعت البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية التي تواجه مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة على تنظيم حفلات من هذا القبيل، نظرا لأهمية وقعها في النفوس.

وأوصت اللجنة البلدان الأعضاء بتكثيف جهودها من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر وبصفة عامة مضاعفة نشاطها في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة، نظرا لما تمثله هذه الآفة من خطر على السلم والأمن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة الفرعية.

ثامنا – النظر في تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا

بعد أن استعرضت اللجنة التوصيات التي اتخذها المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين الذي عقد في بوجومبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠، رحبت بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة الفرعية لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بإنشاء هيئات رسمية في عدة بلدان أعضاء مكلفة بإدارة المسائل المتصلة باللاجئين من ناحية، ومن ناحية أخرى بالجهود التي تبذلها سلطات البلاد التي تؤوي لاجئين لتشجيعهم على العودة طوعا إلى أوطانهم، وذلك بالتعاون مع البلدان التي ينتمون إليها، ومع المؤسسات الدولية المختصة، وبصورة خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء المعلومات التي قدمتها عدة بلدان بخصوص الخطر الكامن على أمنها واستقرارها من جراء تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة.

وطلبت من جميع بلدان المنطقة الفرعية التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة باستقبال اللاجئين وإدارة شؤونهم، وعلى الأخص بواجب القيام بتزع سلاحهم وإسكانهم على مسافة معقولة من حدود البلدان التي قدموا منها.

وشجعت جميع بلدان المنطقة الفرعية على مواصلة جهودها من أجل تخفيف معاناة اللاجئين والمشردين الموجودين على أراضيها مراعية في ذلك المعايير الدولية ذات الصلة.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي ولا سيما الهيئات المتخصصة بالأمم المتحدة لزيادة دعمها للاجئين والمشردين العديدين الموجودين في وسط أفريقيا، فضلا عن البلدان التي تؤويهم.

تاسعا –تنظيم المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة

أحاطت اللجنة علما، مع الاهتمام بالإيضاحات التي قدمتها السيدة باميلا مابونغا، أمينة اللجنة، بشأن التقدم المحقق في الإعداد للمؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة.

وقررت اللجنة عقد هذا المؤتمر خلال النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في موعد سيتم تحديده، ورحبت بتأكيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجددا استعدادها لاستضافة هذا اللقاء في كينشاسا.

وكُلف المكتب والأمانة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم هذا المؤتمر.

عاشرا –النظر في مشروع القرار بشأن أنشطة اللجنة الاستشارية

نظرت اللجنة في مشروع القرار بشأن أنشطتها، الذي سيُعرض على الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتمدته.

وأوصت جميع البلدان الأعضاء بالاتصال ببعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لكي تقدم دعما فعليا لمشروع القرار المذكور، من أجل اعتماده.

حادي عشر – برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢

- المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة (كينشاسا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في موعد يتم تحديده لاحقا)؛
- لقاء يجمع رؤساء هيئات الأركان، بغية إعادة النظر في مناورات بيونغو (ليبروفيل، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في موعد يتم تحديده لاحقا)؛
- حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن تنظيم آلية الإنذار المبكر وعملها (ياوندي، في موعد يتم تحديده لاحقا)؛
- الاجتماع الوزاري السابع عشر للجنة (كينشاسا، آذار/مارس ٢٠٠٢، في موعد يتم تحديده لاحقا)؛
- الاجتماع الوزاري الثامن عشر للجنة (بانغي، في موعد يتم تحديده لاحقا)؛
- اجتماع للخبراء بشأن إنشاء شبكة نسائية معنية بالبحث عن سبل تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا (مالابو، في موعد يتم تحديده لاحقا).

ثاني عشر – موعد الاجتماع المقبل

قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري السابع عشر في كينشاسا في النصف الثاني من شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، في موعد يتم تحديده لاحقا.

ثالث عشر – مسائل متفرقة

سعيا من اللجنة إلى إعطاء دفع جديد لاجتماعاتها، قررت أن تعهد إلى أمانتها، من الآن فصاعدا، باستعراض الحالة الجغرافية – السياسية والأمنية في وسط أفريقيا، بُغية إثارة ردود فعل ومناقشات أكثر صراحة.

وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على دفع اشتراكاتها بانتظام في الصندوق الاستئماني المخصص لتمويل أنشطة اللجنة.

وأخيرا أعرب المشاركون عن ارتياحهم للجو الودي الذي ساد أعمالهم، وأعربوا عن شكرهم لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد جوزيف كابيلا، ولحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها لما حظوا به من استقبال حار ورعاية أخوية خلال مقامهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حُرر في كينشاسا، يوم ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١.